S/PV.9003

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠٣

الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة دولاتري
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة أويي
	غانا	السيد أنيانا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-29864 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وسعادة السيد حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): أقدّم إحاطتي إلى مجلس الأمن اليوم من جنيف في نهاية اليوم الرابع من الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية. ما فتئت اللجنة تجتمع منذ يوم الاثنين وتختتم هذه الدورة بيومها الخامس والأخير من اجتماعاتها غداً الجمعة.

وقبل أن تبدأ اللجنة عملها هذا الأسبوع، ذكرتُ بأن سورية لا تزال واحدة من أخطر الأزمات في العالم وأن هناك حاجة واضحة إلى إحراز التقدم نحو حل سياسي، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبعد أن اجتزنا في هذا الشهر معلماً قاتماً بمرور ١١ عاماً من النزاع، ومع تزايد احتياجات الشعب السوري الذي طالت معاناته، ناشدتُ أعضاء اللجنة أن يعملوا هذا الأسبوع بشعور من الجدية وروح التسوية التي تتطلبها الحالة.

وقد ناقش أعضاء اللجنة هذا الأسبوع مشاريع نصوص دستورية بشأن أربعة عناوين للمبادئ الدستورية. وأودّ أن أذكرها هنا – أساسيات الحكم، وهوية الدولة، ورموز الدولة، وتنظيم السلطات العامة ووظائفها. وهم اليوم يناقشون العنوان الأخير. هذه مواضيع هامة، ولم تكن المداولات – كما قد يظن المرء – سهلة.

ونحن الآن في لحظة هامة في مداولات الأسبوع. ووفقاً لاتفاق الرئيسين المشاركين الذي أدى إلى عقد هذه الدورة، يتوقع من الوفود أن تقدم تنقيحات تمثّل مضمون المناقشات، التي سيناقشها أعضاء اللجنة غداً.

لذلك سنرى ما إذا كانت الساعات الـ ٢٤ القادمة ستساعد على دفعنا إلى الأمام. وهناك خلافات كبيرة، ولكن من الممكن إيجاد نقاط مشتركة والبناء عليها إذا كانت الإرادة موجودة للقيام بذلك. وينبغي لجميع الوفود أن تبذل محاولات جادة من أجل البدء في تضييق الخلافات. ويتطلب ذلك مراعاة جوانب النقاط التي أثارتها الوفود الأخرى والنظر في صياغات توفيقية يمكنها، في الوقت المناسب، أن تجتذب الدعم داخل اللجنة، وفقاً لإجراءاتها المتعلقة بصنع القرار. إن بذل جهد لوضع الدستور الذي يبدأ بالفعل في استكشاف التسويات يمكن له أن يساعد في بناء الثقة في هذه العملية – وهو أمر يفتقر إليه السوريون بشدة في الوقت الحاضر.

حيث أنتقل إلى الكلام عن الحالة في الميدان، فإن مارتن غريفيث سيطلع المجلس على الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والآثار المستمرة على الشعب السوري جراء تدمير الكثير من البلد وانهيار الاقتصاد السوري. وأحث جميع المعنيين على اتخاذ التدابير اللازمة لعكس مسار تلك الاتجاهات السلبية، وتوسيع نطاق المساعدة عبر خطوط التماس، وعبر الحدود، وتعزيز الجهود الرامية إلى الإنعاش المبكر لبناء القدرة على الصمود.

بالإضافة إلى المجال الإنساني، هناك الكثير ما يمكن عمله لبناء الائتمان والثقة، وهو أمر ما برحت استجليه مع جميع الجهات الفاعلة. وهكذا، من الواضح أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة الموجودة في سوريا تحديد نتيجة هذا الصراع. والحل العسكري محض وهم. وكان هذا هو الحال دائما، ولكن أصبح من الواضح الآن أن الكل يلمس ذلك.

لم تكن هناك تحولات في الخطوط الأمامية منذ عامين حتى الآن. ومع ذلك، استمر العنف في الشهر الماضي بين مختلف الجهات الفاعلة السورية، من بينها مجموعتان إرهابيتان مدرجتان في القائمة، وخمسة جيوش أجنبية أيضا. ومع تجميد الخطوط الأمامية، هناك من الأسباب ما يدفع إلى السعي لخفض التصعيد العسكري ووقف حقيقي لإطلاق النار على مستوى البلد. وبالمثل، وبما أن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة لا تزال تشكل تهديدا، فإن الأطراف تتشاطر مصلحة وواجبا للتعاون فيما بينهما.

لا يزال السوريون من جميع الأطراف يتأثرون بمحنة المعتقلين والمخطوفين والمفقودين. وأي محاولة ذات مصداقية لبناء الثقة والائتمان يجب أن تتضمن خطوات جادة إلى الأمام بشأن هذه المسألة، وهي مسألة كانت من أولوياتي منذ اليوم الأول وما زالت كذلك.

هناك أيضا الكثير ما بوسع الحكومة السورية أن تفعله من جهة، والجهات الفاعلة الخارجية من الجهة الأخرى، لمعالجة الشواغل الحقيقية جدا التي يعبر عنها اللاجئون السوريون والمشردون داخليا – وهي الشواغل ذاتها التي تمنع معظمهم من العودة، أي السلامة والأمن؛ والافتقار إلى سُبل العيش وفرص العمل؛ وعدم توفر السكن اللائق، وكذلك المخاوف المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية؛ ومتطلبات الخدمة العسكرية؛ وعدم كفاية الخدمات الأساسية.

أعتقد أنه في مجالات من هذا القبيل، وربما في مجالات أخرى أيضا، ينبغي أن يكون من الممكن تحديد واتخاذ تدابير ملموسة ومتبادلة ويمكن التحقق منها بالتوازي، ويمكن أن تبدأ في تحويل ديناميات الصراع، وفي إطار هذه العملية، وأن يجري استكشاف كيفية بناء عملية سياسية أوسع نطاقا لمعالجة جميع المسائل المذكورة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد تلقيت بالفعل بعض الأفكار، وما زلت أطور أفكارا أخرى. وهناك الآن حاجة إلى تعميق المناقشة، وسأمضي قدما في المشاورات لتحقيق ذلك الهدف. إن الدبلوماسية الدولية البناءة اللازمة لدعم ذلك الجهد عرقلتها التوترات الدولية المتصاعدة في الآونة الأخيرة، ولكنني سأواصل العمل على ذلك.

فلنتذكر أيضا تأثير الصراع السوري على المنطقة. ويسرني أن المجلس يستمع اليوم إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد حسام زكي، ممثل جامعة الدول العربية. إن الدعم والمساهمة على الصعيد الإقليمي في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية مسألة في غاية الأهمية، وكذلك المساهمات المقدمة من العديد من أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. ولهذا السبب أواصل التشاور على نطاق واسع. ففي الشهر الماضي، أجريت مشاورات في جنيف مع مبعوثي عدة دول، وسافرت إلى واشنطن العاصمة، لاطلاع المسؤولين في عدد من الدول الذين اجتمعوا هناك تحت رعاية الأمم المتحدة، وسافرت إلى أنطاليا، تركيا، حيث تمكنت من مقابلة وزيري خارجية تركيا وروسيا، من بين محاورين آخرين.

كذلك ما فتئت أقوم بالتشاور على نطاق واسع مع السوريين بينما أتابع ولايتي، وأقدر الأفكار والمدخلات التي أتلقاها. وقد اجتمع أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة خلال فترة العشرة أيام الفائتة خارج جنيف، وما زالوا يقدمون لي منظورهم وأفكارهم بشأن العملية السياسية. إن أعضاء المجلس لدى تقديمهم منظور جنساني، شددوا على السبل الكفيلة بمراعاة تطلعات جميع السوريين مع استمرار العملية السياسية. وأرحب باستعدادهم للمشاركة في المسائل الصعبة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقدنا أيضا في جنيف اجتماعات مع الأفرقة العاملة المواضيعية التابعة لغرفة دعم المجتمع المدني بشأن مواضيع الحيز والقيم المدنية، فضلا عن آفاق الاقتصاد والإنعاش والتنمية. وكان المشاركون حريصين على دعم جهودنا الرامية إلى تعزيز عملية سياسية فعالة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويشارك الكثيرون في مشاريع بناء السلام المحلية لتعزيز مجتمع قائم على القيم المدنية المشتركة المتمثلة في المشاركة، والتعددية، والمساواة، واللاعنف، واحترام الحقوق والحريات. وأعربوا عن حزنهم إزاء الوضع الاقتصادي الذي يغذي اقتصاد الحرب، وحضوا المانحين على عدم نسيان سوريا والاستثمار في جهود التعافي المبكر.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أنني ما زلت أعتمد على جميع أعضاء مجلس الأمن لدعم جهودي، وفقا لولايتي، لتحقيق تنفيذ

القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، واستعادة سيادة سوريا، ووحدتها، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، وتمكين الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة.

الرئيسة: أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا الشهر مرور ١١ عاما على الحرب والدمار والأزمة الإنسانية للشعب السوري. ولا يجد هذا الدمار سوى القليل من أوجه التشابه في التاريخ الحديث.

لقد قُتل أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص وشُرد ما يقرب من ١٤ مليون شخص من منازلهم. ودمرت الخدمات الأساسية. وهناك خمسة ملايين طفل ولدوا منذ بداية الصراع ولم يعرفوا سوى المشقة، والحرب. تلك أرقام رهيبة وواقعية.

لا يزال المدنيون يُقتلون أو يصابون على طول مناطق الخطوط الأمامية في شمال غرب وشمال شرق سوريا، على الرغم من عدم وجود تحرك كبير في الخطوط الأمامية، كما يقول غير بيدرسن. ففي شباط/فبراير وحده، قُتل ١٨ مدنيا في شمال غرب سوريا، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع الأمني في مخيم الهول، حيث يعيش حوالي ٥٦ ٠٠٠ شخص. ولا تزال مستمرة الحوادث التي تسفر عن وفيات وإصابات، بما في ذلك الأطفال. كما ناقشنا ذلك في هذه القاعة من قبل. وإن حماية سكان المخيمات، ومعظمهم من النساء والأطفال، يجب أن تكون في الصدارة. وفي الوقت نفسه، علينا الحفاظ على الطابع المدني للمخيم. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للدعوة إلى العودة الكاملة لمواطني البلدان الثالثة من المخيمات في شمال شرق سوريا.

كل شهر يصبح وضع السوريين أكثر قتامة، كما ذكر أيضا غير بيدرسن. وهذا الشهر لا يختلف عن غيره من الشهور. وكما أبلغنا هنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8978)، يوجد ١٤,٦ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، أي أكثر من أي وقت مضى منذ بداية الصراع. والصورة مستمرة في التدهور.

لا تزال الأزمة الاقتصادية الكاسحة اليوم ترفع الاحتياجات الإنسانية إلى آفاق جديدة. وهناك مستويات عالية جدا من انعدام الأمن الغذائي، حيث أن ١٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومعرضون لخطر الزيادة. فقد وصلت الليرة السورية إلى مستويات متدنية قياسية، مما قلل من القوة الشرائية.

تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير سلبي بشكل خاص على المنطقة، بما في ذلك في سوريا. وتصل أسعار المواد الغذائية بالفعل إلى مستويات قياسية كل شهر طوال الأشهر الخمسة الماضية؛ وتواصل الصعود عاليا. ومن المتوقع ألا تصبح فقط أسعار السلع الأساسية غير مقدور عليها، بل ستصبح أيضا أقل توافرا. والأسر غير قادرة بشكل متزايد على تغطية النفقات الأساسية وفقا لدخلها، كما ناقشنا هذا هنا من قبل، والوضع أسوأ الآن. وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الشائكة أصلا. وبالفعل، في بعض المناطق يعاني واحد من كل أربعة أطفال من التقزم، مما يؤدي إلى ضرر بدني ومعرفي لا رجعة فيه.

من المؤسف أن ذلك يؤدي أيضا إلى تفاقم الشواغل القائمة بشأن الحماية. وكما هو الحال في كل أزمة، فإن الفئات السكانية الضعيفة هي الأكثر معاناة. فعلى سبيل المثال – وأجد هذا تقريرا استثنائيا – أبلغت ٧١ في المائة من المجتمعات المحلية عن حالات زواج أطفال و ٨٤ في المائة من تلك المجتمعات أبلغت عن استخدام عمالة الأطفال. وفي ظل تلك الخلفية، وبينما نركز على التدخلات المنقذة للحياة، كما ذكر السيد بيدرسن، يجب علينا أيضا أن نكثف جهود الإنعاش المبكر. ويجب السماح للناس بأن يعيشوا حياة كريمة وأن يشهدوا حياة أفضل لهم ولأطفالهم. لقد شهدنا عملا إيجابيا في إطار الإنعاش المبكر في جميع القطاعات، من الصحة إلى التعليم إلى المياه والصرف الصحي، بما في ذلك من سلطات بلدكم، سيدتي الرئيسة.

وخطتنا للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ على وشك الاكتمال. وتشمل مشاريع بقيمة ١,١ بليون دولار، وهو ما يزيد قليلاً عن ٢٥ في المائة من إجمالي طلبات المساعدات الإنسانية إلى سورية، التي ستسهم في الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود – وهذا أكثر بكثير مما كان عليه الحال في العام الماضي. وهناك ٥٧٠ مشروعا في الخطة تركز على الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، ٦٦ في المائة من متطلبات التعليم، و ٤٥ في المائة من متطلبات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، و ٢٢ في المائة من المتطلبات الصحية. ويسرني جدا أن البرمجة قد زادت فيما يتعلق بالإنعاش المبكر والقدرة على الصمود. ونأمل أن يؤدي ذلك أيضا إلى الحصول على تمويل سخي.

وأحد العناصر الهامة في برامج الإنعاش المبكر التي يلزم توسيع نطاقها هو إزالة الألغام. لقد أودت الألغام والذخائر المتفجرة بحياة ما يقرب من ٨٠٥ أشخاص في سورية في عام ٢٠٢١، وأصابت ما يقرب من ٠٠٠ ٣ آخرين بجروح. وتشير التقديرات إلى أن حوالي نصف سكان سورية يعيشون في مناطق ملوثة بالذخائر المتفجرة. وهذه أيضا إحصائيات صادمة. والحصول على الكهرباء أمر بالغ الأهمية أيضا لتمكين التعافي المبكر. وفي الوقت الحاضر، يحصل ثلث الأسر السورية على أقل من ساعتين من الكهرباء يوميا. وبطبيعة الحال، هناك نقص في الخدمات العامة على نحو مماثل. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف بشأن كيفية كفالة عدم تفاقم حالة السوريين العاديين، الأمر الذي ما برحت أصفه، من الآثار غير المقصودة للجزاءات.

لا يمكننا أن نخذل الشعب السوري، ولكن هذا هو بالضبط الخطر الذي نواجهه. وهناك مجالان أود أن أسلط الضوء عليهما قد يحميانا من تلك المخاطر.

أولا، كما سبق أن ذكرت، نحن بحاجة إلى التمويل، بما في ذلك برامج الإنعاش المبكر تلك، على وجه الخصوص. وفي العام الماضي، تلقت خطتنا للاستجابة الإنسانية ٤٦ في المائة من التمويل، والرقم في حد ذاته جيد نسبيا، ولكنه في بيئة قاتمة جدا. ندرك تماما الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بسرعة في جميع أنحاء العالم، بعضها بسبب النزاعات التي من صنع الإنسان، والبعض الآخر بسبب الصدمات المناخية والظروف الجوية القاسية. ومع تزايد الاحتياجات، ارتفعت متطلبات التمويل ارتفاعا كبيرا. إن بيئة التمويل مليئة بالتحديات، ولكن لا يمكننا أن نسمح بأن يكون التمويل غير الكافي سببا لمزيد من المصاعب التي تواجه السوريين، وخاصة أطفالهم.

ثانيا، يجب أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين على نحو كامل، أينما كانوا. وأكرر دعوة الأمين العام إلى الحفاظ على توافق الآراء بشأن تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يأذن للأمم المتحدة وشركائها بالوصول عبر الحدود. فقد عمل المجلس بانسجام بشأن تلك المسألة منذ تموز/يوليه الماضي، ويحدوني والأمين العام أمل صادق في أن تظل نفس روح التعاون بشأن تلك المسألة.

ونواصل العمل مع الأطراف المعنية لتنشيط الوصول عبر خطوط التماس إلى الجزء الشمال الغربي. إنها ليست بالمهمة السهلة. ويحدوني الأمل في أن نرى قبل نهاية شهر آذار/مارس قافلة أخرى مشتركة بين الوكالات تقدم المعونة إلى المحتاجين في تلك المنطقة. وفي الشمال الشرقي، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تنسيق الاستجابة الإنسانية من داخل البلد من خلال مركزها في القامشلي.

في نهاية المطاف، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات لنظهر لأفراد الشعب السوري أنه لم يتم نسيانهم، لأنهم يخشون أنهم في طي النسيان. ويتعين علينا أيضا تقديم المعونة التي تمس حاجة تلك المجتمعات والأسر إليها وتدل عليها الإحصاءات.

الرئيسة: أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسام زكي.

السيد زكي: تتزامن الذكرى الحادية عشرة لاندلاع الأزمة السورية مع اضطرابات عالمية خطيرة تفرض تحديات إضافية على المجتمع الدولي وخطط استجابته للأزمات الإنسانية. ومن المتوقع ألا تكون

الأزمة السورية بمنأى عن هذا المشهد القاتم الذي يلقي بظلاله على حالة السلم والأمن الدولي.

وبرغم أن الأمل لا زال يحدونا في أن تتغلب لغة الدبلوماسية على لغة السلاح والاقتتال؛ فإن مخاوفنا تتزايد كل يوم مع تزايد معدلات النزوح في الحرب الدائرة في أوكرانيا، على نحو يطرح أمام المجتمع الدولي مسؤوليات ضخمة، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات والأزمات الإنسانية التي تزايدت وتيرتها مع تصاعد وتيرة الصراعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم.

لقد ساهمت كل الأبعاد المتعلقة بالصراع السوري في تشكيل أزمة إنسانية كارثية طالت جميع أبناء الشعب السوري بغض النظر عن مناطق تواجدهم. وانعكست آثارها المفجعة على عدة أجيال منه. وتفاقمت حدتها في ظل تزايد معدلات اللجوء والنزوح وتردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وارتفاع معدلات الفقر، فضلاً عن تردي الأوضاع الصحية في ظل جائحة كوفيد والدمار الذي لحق بالمؤسسات العلاجية، التي تخضع لعقوبات تجعلها عاجزة عن أداء أبسط مهامها الإنسانية.

إنه لمن المؤسف أن تشير التقديرات إلى أن ٩٠ في المائة من أبناء الشعب السوري حالياً يعيشون تحت خط الفقر، ويعاني نحو ١٢,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وقد أدت سنوات الصراع إلى نزوح ولجوء أكثر من ١٢ مليون سوري، أي نصف سكان البلد تقريباً، وهي حالة فريدة، للأسف، في التاريخ المعاصر. وأصبح هناك أكثر من ١٤ مليون سوري في حاجة للمساعدة الإنسانية، إضافة إلى وجود عشرات الآلاف في عداد المفقودين أو المحتجزين.

تُدرك جامعة الدول العربية الآثار الخطيرة لهذه الأزمة على الاستقرار في المشرق العربي، بل وفي المنطقة العربية على اتساعها. وتتابع تداعياتها وآثارها المؤلمة التي تطال الدول المجاورة لسورية، لا سيما الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين وفي مقدمتهم لبنان والأردن، واللتان تتحملان أعباء ضخمة في سبيل توفير الإغاثة والخدمات الأساسية للنازحين السوريين، رغم ما يشكله ذلك من ضغوط كبيرة على البنى التحتية والقطاعات الحيوية في تلك الدول، خاصة قطاعي التعليم والصحة. فلبنان يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين السوريين نسبة إلى عدد سكانه. والأردن يستضيف ما يزيد عن مليون سوري منذ بداية الصراع، وهو ما يضع عبئاً هائلاً على كاهل دولة ليست ذات موارد كبيرة.

وتتطلع الجامعة العربية لأن يسهم "مؤتمر بروكسل السادس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة" والمقرر عقده في ١٠ أيار/مايو القادم، في التخفيف من حدة هذه المأساة الإنسانية التي طال أمدها، وحشد الدعم اللازم لمساندة الدول المستضيفة للنازحين السوريين.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن دعم النازحين واللاجئين هو مسؤولية تشاركية بين المجتمع الدولي والدول المستضيفة دونما تمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين، كما بتنا نسمع مؤخراً بكل أسف. فاللاجئ والنازح من نزاع مسلح هو إنسان قبل أي اعتبار، انهارت ظروف حياته الطبيعية دون رغبة منه أو قدرة على مواجهة الواقع الصعب. فالاهتمام بهم والتضامن مع أحوالهم وتقديم يد المساعدة لهم إنما هو من صميم مسؤوليات المجتمع الدولي بكافة مكوناته. ونأمل أن يضطلع كل طرف بما عليه في هذا الخصوص.

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية اعتمد في ٩ آذار/مارس الجاري قراره حول الأزمة السورية. وأهم ما جاء في القرار الذي يشكل أساس الموقف العربي من الشق الإنساني في الأزمة ما يلي.

أولا، هناك قلق عربي كبير من تدهور الأوضاع الإنسانية ومن العواقب الكارثية التي يمكن أن تترتب على استمرار العنف في مناطق متفرقة من سوريا على الرغم من ثبات خطوط التماس في شمال غرب وشمال شر ق البلد على مدى ٢٠ شهرا. وهناك اهتمام بتثبيت الاستقرار والتصدي لظواهر انعدام الأمن والاغتيالات وتهريب المخدرات، وبالذات في الجنوب السوري، لتمكين اللاجئين من العودة الطوعية إلى وطنهم ووقف تفاقم الأوضاع في الجنوب.

ثانيا، يوجد قلق مشروع إزاء الأوضاع الإنسانية المتردية التي يشهدها مخيم الهول وتجمع الركبان، ولذلك فهناك مطالبة من الأطراف

الدولية والسورية بتحمل مسؤولياتها والسماح بتأمين ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري والتأكيد على أهمية عودة كل قاطني الركبان إلى مناطقهم، وتفكيكه وإخلائه بشكل تام.

ثالثا، يوجد قلق مبرر وحقيقي إزاء أي ترتيبات جديدة على الأرض من شأنها أن تشكل تهديداً لوحدة الأراضي السورية وهناك رفض قاطع لكل المحاولات التي تهدف إلى فرض تغييرات ديموغرافية قد ترسخ لواقع جديد على الأرض السورية، وهناك رفض قاطع للاستباحة الجوية المستمرة للأجواء السورية من جانب إسرائيل.

رابعا، رحب مجلس الجامعة العربية باعتماد مجلس الأمن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بشأن تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية وطالب الدول المانحة بسرعة الوفاء بتعهداتها التي أعلنت عنها في مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا.

إن لدينا خشية حقيقية من انعكاسات وتداعيات الحرب في أوكرانيا علي الأزمة السورية، سواء كان ذلك ميدانياً أو في تعامل مجلس الأمن معها. فما يواجهه النظام العالمي من تحديات خطيرة على خلفية هذه الحرب يدفعنا إلى التأكيد مجددا على أهمية ألا يتضاءل الاهتمام الدولي بالاحتياجات الإنسانية الملحة، أو ألا يتمكن المجلس من التعامل مع الشق الإنساني تحديداً لأسباب سياسية بحتة.

لذلك، تعرب الجامعة العربية عن تطلعها لاستمرار آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا وتجديدها في تموز/يوليه القادم، وبحيث يبتعد بهذا الموضوع الإنساني عن التسييس بسبب الأوضاع الحالية. إننا نعتبر تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) أمرا حيويا بالنسبة لمصير ملايين المحتاجين من أبناء الشعب السوري حاليا.

وختاما، أؤكد على أن الأزمة الإنسانية في سوريا لن تجد طريقها إلى الحل سوى عبر تسوية سياسية شاملة تستند إلى التطبيق الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري في تحديد مستقبله بحرية. فالحل السياسي وحده يظل السبيل لإنهاء الصراع وخلق مناخ آمن ومحايد، يضمن العودة الآمنة والكريمة والطوعية لملايين المشردين والنازحين واللاجئين. ونجدد، في هذا الإطار، دعم الجامعة العربية لجهود السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ونتعهد بمواصلة التعاون معه.

الرئيسة: أشكر السيد زكي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن النرويج وأيرلندا، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

نشكر مقدمي الإحاطات – المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والأمين العام المساعد زكي – على بياناتهم الرصينة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا.

إن مرور ١١ عاما على النزاع والموت واليأس في سوريا معلم مأساوي فيما يستمر تدهور الوضع الإنساني. ويؤجج مرض فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية والجفاف حالة البؤس. وعلاوة على ذلك، ترتفع أسعار المواد الغذائية. ويعاني ١٢ مليون شخص في سوريا من انعدام الأمن الغذائي. وتواجه العائلات خيارا لا يمكن تصوره بين شراء الطعام أو شراء الوقود للتدفئة في فصل الشتاء البارد.

ولا يزال عدد اللاجئين والنازحين داخليا والمحتاجين إلى المعونة المنقذة للحياة مرتفعا بشكل صادم. وتُخفي هذه الأرقام وراءها وجوه آباء وأمهات وملايين الأطفال الأبرياء الذين لم يشهدوا شيئا قط سوى النزاع. وآليات التكيف السلبية، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، في تزايد. وبدلا من الذهاب إلى المدرسة، يضطر العديد من الأطفال للعمل. وبلغ عدد الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة مستوى مذهلا في هذا الشهر، هو ثلاثة ملايين طفل. ويدفع الأطفال الثمن الأكبر لهذا النزاع.

وبينما وجد ملايين السوريين ملجأ في البلدان المجاورة – ونشكر تلك البلدان على كرم ضيافتها على مدى كل هذه السنوات – فإن

أكثر من ١٤,٦ مليون من أولئك الذين بقوا في سوريا يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. إنهم بحاجة إلى الغذاء والماء والخدمات الصحية والكهرباء والمأوى والتعليم والوظائف.

ويجب علينا استخدام كل الطرائق لضمان وصولنا إلى جميع من لديهم احتياجات إنسانية في جميع أنحاء سوريا. وبالنسبة للملايين في الشمال الغربي، تظل الآلية الإنسانية العابرة للحدود شريان الحياة الحاسم لتوفير الغذاء والمساعدة الطبية والمأوى. والآلية الإنسانية العابرة للحدود أداة لا غنى عنها لإيصال المعونة الإنسانية على نطاق واسع وعلى نحو موثوق، شهرا بعد شهر. وهي أيضا الطريقة التي تكفل الرصد والشفافية على أفضل وجه.

إن الاحتياجات هائلة وينبغي أن يكون الواجب الإنساني في صميم الاستجابة. ولهذا السبب، ما فتئنا نؤيد خطة الأمم المتحدة ومدتها ستة أشهر لإيصال المعونة الإنسانية عبر خط التماس إلى الشمال الغربي. ونحث جميع الأطراف على تيسير إمكانية الوصول والإسهام في إحراز تقدم في عمليات التسليم عبر خطوط التماس تلك. ونود أيضا أن نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالمنظمات الإنسانية – الدولية والمحلية – التي بقيت وتقدم خدماتها في جميع أنحاء سوريا، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق.

وتستمر أعمال العنف، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف وقتل المدنيين وتشويههم. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وفقا للقانون الدولي الإنساني. غير أنه ومنذ بداية النزاع، أُفيد عن وقوع ٧٥١ هجوما على المرافق التعليمية والعاملين فيها. وتمثل هذه الهجمات انتهاكا واضحا للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة، وهو القرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

أخيرا، وبعد مرور ١١ عاما، يجب أن نواصل الوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب السوري في التغلب على هذه الحالة البائسة. ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي حماية الشعب السوري ومساعدته. ونرحب بزيادة التركيز على الإنعاش المبكر في البرمجة الإنسانية ونؤيده. وبينما نواصل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، فإننا نكرر التأكيد على أن بدء عملية سياسية ذات مصداقية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعيد للشعب السوري مستقبله. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى القيام بدورهم لتحقيق تلك الغاية. لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية.

إن فترة ١١ عاما مدة طويلة جدا أن تتقلب خلالها حياة أبناء الشعب السوري رأسا على عقب وتتأجل أحلامهم المستقبلية. ونحث جميع الأطراف – السورية والخارجية على السواء – على بذل كل ما في وسعها للتوصل إلى حل سياسي دائم لإنهاء الحرب. ويجب تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا.

وستواصل النرويج دعم العملية السياسية التي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، ومما يشجعنا أن اللجنة الدستورية ستجتمع في جولتها السابعة من المفاوضات خلال هذا الأسبوع. وندعو جميع المشاركين إلى الإسهام بشكل بناء وحسن نية ومرونة نحو تحقيق نتائج ملموسة وإحراز تقدم بشأن إصلاح الدستور كونه جزءا هاما من العملية السياسية.

ونرحب أيضا بالمشاورات التي يجريها المبعوث الخاص للأمم المتحدة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني، ونود أن نؤكد على أهمية دورهما. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد دعمنا لنهج اتخاذ خطوات مقابل أخرى الذي يتبعه المبعوث الخاص بوصفه وسيلة لإشراك جميع الأطراف في تحديد خطوات متبادلة وتنفيذها نحو إيجاد حل سياسي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على مسألة الأشخاص المفقودين أو المحرومين من حريتهم بصورة غير قانونية. ففي سورية، هناك ارتباط وثيق بين الأمرين، والاحتجاز التعسفي منتشر على نطاق واسع. ويتأثر الكثير من السوريين – الذين لا يعرفون ما حدث لأفراد أسرهم

– بشكل شخصي بالأعداد التي لا تعد ولا تحصى من الأشخاص المفقودين والمحتجزين. ويكتسي إحراز تقدم بشأن هذه المسألة أهمية حاسمة. وندعو جميع الأطراف إلى السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بزيارة مراكز الاحتجاز والاضطلاع بعملها الهام وتوفير المعلومات لأسر الضحايا.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا التزام النرويج بمكافحة داعش. وكما رأينا في الأشهر القليلة الماضية، لا تزال الجماعة نشطة وتشكّل تهديدا حقيقيا. ويتيح لها استمرار الافتقار إلى حل سياسي مواصلة العمل. ويجب ألا ندع تنظيم داعش يستغل الحالة لزيادة تعزيز موقفه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السيد حسام زكي، على تشاطر آرائهم معنا.

نرحب ببدء أعمال الجولة السابعة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية في ٢١ آذار/مارس في جنيف. ولا نزال لا نرى بديلا عن دفع عملية التسوية السياسية التي يقودها وينفذها السوريون أنفسهم بوساطة الأمم المتحدة ودون تدخل خارجي أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة وفي إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) حصرا. وفي هذا الصدد، نأمل ألا تتعارض التحفظات المنهجية مع إتمام هذه الجولة من اجتماعات اللجنة الدستورية بنجاح، وأن يكون العمل على أساس الحوار بين الوفود السورية واستعدادها للتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح الدستوري. وندعو غير بيدرسن إلى التركيز على هذا المجال تحديدا دون تشتيت انتباهه بمبادرات أخرى.

وتمس الحاجة بوجه خاص الآن إلى إحراز تقدم على المسار السياسي لأن الحالة في الميدان لا تزال متوترة بل وربما قابلة للانفجار. وترتبط التهديدات الأمنية الرئيسية في سورية والمنطقة بأسرها بتعبئة الإرهابيين الذين لجأوا إلى أراض لا تسيطر عليها دمشق – في إدلب وشرق الفرات والتنف. ويكمن حل هذه المشكلة في مواصلة الكفاح المستميت ضد الجماعات المصنفة إرهابية دوليا، وفي مقدمتها داعش وهيئة تحرير الشام، فضلا عن إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني الذي ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، ووقف الضربات الجوية الإسرائيلية العشوائية.

وتكمن الأسباب الجذرية وراء الحالة العامة المتقلبة في استمرار الغرب في سياسة استمالة الإرهابيين في محاولة لاستخدامهم لتحقيق أهدافه الخاصة. وكان آخر مظهر من مظاهر العواقب الخطيرة لهذا النهج هجوما إرهابيا واسع النطاق على سجن الصناعة في الحسكة. وخلال عملية تطهير ذلك السجن وبيئته الحضرية من مقاتلي داعش، استُخدمت طائرات الولايات المتحدة ومركباتها المدرعة، على نحو تجاهل التدابير الخاصة بحماية المدنيين. ويشكّل النزوح الجماعي للمدنيين من منطقة القتال دليلا بليغا على ذلك: فقد غادر أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص المنطقة، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وعلى الرغم من أن واشنطن تصف وجودها العسكري على أنه عملية لمكافحة الإرهاب، فإننا لا نرى أي تدابير فعالة لمكافحة الإرهابيين هناك. وعلاوة على ذلك، ووفقا للمعلومات المتاحة، يجري نقل مقاتلي داعش وغيرهم من المتطرفين من شرق الفرات إلى بؤر ساخنة أخرى حيث يكون من المفيد للولايات المتحدة زرع الفوضى. ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان التذكير بأن الولايات المتحدة وحلفاءها استخدموا مرارا وتكرارا ذريعة تدمير الأسلحة الكيميائية البعيدة كل البعد عن الحقيقة لشن ضربات صاروخية ومدفعية كثيفة على الهياكل الأساسية العسكرية والصناعية للجمهورية العربية السورية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويبدو أن هذا هو النظام القائم على القواعد الذي يروج له الزملاء الغربيون.

وبالنظر إلى ما تقدم فضلا عن تخلي الأمين العام للأمم المتحدة، في سياق الحالة في أوكرانيا، عن اللغة المحايدة المعتادة التي تليق بمسؤول دولي، فإننا نطلب من السيد غوتيريش أن يكون ثابتا في موقفه وأن يقدم في نهاية المطاف تقييمه لمدى امتثال وجود الولايات المتحدة

والقوات الأخرى في سورية لميثاق الأمم المتحدة. ونتوقع منه أن يذكر علنا أسماء من يحتلون الأراضي السورية بصورة غير قانونية، وخاصة في التنف، وأن يشير إلى المسؤول عن الحالة في مخيمات النازحين داخليا غير الخاضعة لسيطرة دمشق. وإلا، فإننا سنعتبر صمت الأمين العام مثالا حيا على الكيل بمكيالين.

وعلاوة على ذلك، نود أيضا أن نذكّر الأمين العام بأننا لم نسمع قط تقييماته لعمليات القصف التي نفذتها الولايات المتحدة في الرقة وهجين والباغوز. ووفقا للأمم المتحدة نفسها، لم يتبق مرفق طبي واحد في الرقة لم يتضرر جراء الأعمال العدائية. وأسفر قصف الباغوز عن مقتل ٨٠ شخصا على الأقل، معظمهم من النساء والأطفال. وفي أعقاب التقييمات العاطفية لما يحدث في أوكرانيا – وهي تقييمات أجريت استنادا إلى معلومات لم يُتحقق منها أو حتى غير مؤكدة – يجب على رئيس الأمم المتحدة ببساطة أن يسمي الأشياء بمسمياتها في سياق استمرار الاحتلال الأمريكي للأراضي السورية، استنادا إلى المعلومات التي أكدتها الوكالات الدولية.

وفيما يتعلق بالمسار الإنساني، نشاطر مارتن غريفيث تقييمه بأن المجتمع الدولي يخذل السوريين أكثر فأكثر كل عام. فقد توقف تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي كان يهدف إلى تعبئة المساعدات الإنسانية الشاملة لسورية. ومنع مسلحون في إدلب قوافل كان من المزمع عبورها خطوط النزاع من حلب إلى سرمدا. وفي الوقت نفسه، ووفقا للمعلومات التي نتلقاها، تقول جبهة النصرة صراحة إنها لن تسمح بمرور القوافل المحلية لإيصال المساعدات إلى ما يقرب من ٤٣ ٠٠٠ شخص محتاج، وذلك إلى أن يتم التمديد التالي للآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه – وهي مقتنعة لسبب ما بأنه سيحدث.

ولا يمكن الوصول أيضا إلى مناطق العمليات التركية الثلاث. ولا يمكن حتى إيصال لقاحات مرض فيروس كورونا. وكل هذا مصحوب بمحاولة من جانب زملائنا الغربيين لربط التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) المتخذ بالإجماع بشروط سياسية مسبقة. وإلى جانب تسييس المساعدات الإنسانية، تواصل أوروبا والولايات المتحدة خنق سورية بجزاءات انفرادية، لها تأثير ضار على الحالة الإنسانية وتعيق بشكل كبير ما تبذله المنظمات ذات الصلة من جهود، بما في ذلك من خلال الأثر المثبط والامتثال المفرط من قبل البنوك وشركات التأمين والجهات الفاعلة الاقتصادية. وأكرر: ألم نقرر أن استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب أمر غير مقبول ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني؟

وينبغي ألا يغيب عن بالنا مهمة مساعدة النازحين داخليا من السوريين وعودة اللاجئين، التي لا تزال مدرجة على جدول الأعمال. وتصرح البلدان المستقبِلة، أي لبنان والأردن وتركيا، علانية أن قدرتها على استضافة المزيد من اللاجئين محدودة. ومن جانبنا، نرى أنه يلزم كفالة الحق الأساسي للاجئين في العودة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بموجب شرط صارم هو تنسيق هذه الجهود مع دمشق.

وكما نعلم جميعا، تنتهي ولاية الآلية العابرة للحدود في هذا الصيف. ولا يجري حاليا تنفيذ سوى حكم واحد فقط من أحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١): هو إيصال الشحنات الإنسانية عبر الحدود. ويبدو أن لا أحد يعتزم تنفيذ أي من الأحكام الأخرى. ومع ذلك، أثبتت دمشق في الوقت نفسه أن عمليات التسليم إلى إدلب عبر خطوط التماس ممكنة تماما، بحيث يمكن للمساعدات الإنسانية أن تصل إلى السكان المدنيين مباشرة من أراضي الجمهورية العربية السورية. ونحث أعضاء المجلس على ألا ينسوا هذه النقطة وألا يتوقعوا منا أن نغض الطرف عن حالات عدم الامتثال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، التي تزداد فظاعة يوما بعد يوم.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص، بيدرسن، ووكيل الأمين العام، غريفيث، والأمين العام المساعد، زكي، على إحاطاتهم.

بعد أحد عشر عاما من بداية الانتفاضة السورية وبدء الحرب الوحشية التي شنها نظام الأسد على الشعب السوري، يريد البعض في مجلس الأمن تجاوز الأمر والمضي قدما بحجة أن المجلس يمضي

وقتا أكثر من اللازم في مناقشة هذه المسألة. وسيكون ذلك خطأ فادحا. فلا تزال سورية واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيدا في العالم. وما زلنا نشهد نزاعا متواصلا ونزوحا قسريا. وتريد بعض الدول التظاهر بأن النزاع قد انتهى، لكن الشعب السوري، للأسف، يعرف أكثر من غيره أن هذا غير ممكن.

لذا، أود أن أكون واضحا – لن تقوم الولايات المتحدة بتطبيع العلاقات مع نظام الأسد، ونحث الدول التي تفكر في التواصل أو تتواصل بالفعل مع النظام على أن تفكر مليا في الفظائع المروعة التي ارتكبها الأسد بحق السوريين على مدى العقد الماضي، فضلا عن جهود النظام المستمرة لحرمان جزء كبير من البلد من الحصول على المساعدات الإنسانية والأمن.

وأود أن أركز اليوم على ثلاثة جوانب من النزاع في سورية: الحاجة إلى مشاركة سياسية متضافرة من قبل جميع الأطراف وأهمية وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والحاجة إلى إعادة تفويض وتوسيع الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية.

أولا، كما سمعنا، فإننا نجتمع بينما تعقد اللجنة الدستورية جولتها السابعة في جنيف. ونحث جميع الأطراف على المشاركة بصورة مجدية وبناءة وبحسن نية. ونتوقع من جميع الأطراف أن تقدم غدا مشاريع نصوص منقحة في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة، بدلا من المجيء بنية استفزاز الجانب الآخر. فقد حان الوقت لجميع الأطراف للتعليق على النصوص المقترحة من بعضها البعض. إننا نؤيد تأييدا تاما عمل المبعوث الخاص بيدرسن لدفع التقدم نحو حل سياسي في سورية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وكذلك نعترف بدور منظمات المجتمع المدني السورية، بمن في ذلك أعضاء المجتمع المدني في اللجنة الدستورية، في صياغة حل سياسي، ونشيد به. ونود أن نرحب مرة أخرى، بروح لجنة وضع المرأة الجارية، بعمل المجموعات التي تقودها النساء لإنهاء العنف في بلدهن ونقدر اهتمامهن بالأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والأطفال.

ثانيا، يظل يساورنا القلق إزاء العنف المستمر في سورية ونكرر الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. لقد أججت روسيا النزاع في سورية وأشعلته بهجمات متهورة أضرت بالمدنيين والبنية التحتية. ونحن نراقب برعب كيف تستخدم روسيا بعض الأساليب الوحشية ذاتها في أوكرانيا. إن تضليل روسيا الذي لا هوادة فيه، بما في ذلك التقليل من شأن عمل مجلس الأمن والزعم كذبا بأن القوات الأخرى مسؤولة عن هذه الهجمات الوحشية – سواء في سورية أو أوكرانيا – يشكك في كل مصداقية. إنه أمر مشين.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن روسيا جندت سوريين للقتال نيابة عنها في أوكرانيا. إن هذا سيظهر ازدراء روسيا الحقيقي للشعب السوري. فلدى روسيا مئات الآلاف من القوات، ولكنها بدلا من ذلك ترسل السوريين ليموتوا في الحرب التي اختارها الرئيس بوتين.

ثالثا، ما زلنا نركز على الحالة الإنسانية. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث، يحتاج ما يقدر بنحو ١٤,٦ مليون شخص في سورية إلى المساعدة الإنسانية – بزيادة قدرها ٩ في المائة منذ عام ٢٠٢١. وهذه الأزمة الإنسانية هي نتيجة لنزاع بدأه النظام السوري وازداد سوءا بشكل مأساوي بسبب تدخل ذلك النظام المستمر في الاستجابة الإنسانية الدولية. ويشمل هذا التدخل الفساد المستشري لمسؤولي النظام والخطط التي تصل حد الإدمان لتحويل وجهة المساعدات وممارسة النظام محاباة المجتمعات المفضلة وشركات المشتريات ذات الصلات التي تتسم بالمحسوبية وتلاعبه بأسعار الصرف.

ونظرا للاحتياجات الهائلة، يجب أن تركز جهودنا الجماعية على توسيع نطاق إمكانية وصول المساعدات حتى تصل إلى جميع السوريين. ويشمل هذا شمال شرق سورية، حيث انخفض توافر السلع الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الطبية، بشكل ملحوظ منذ إغلاق معبر اليعربية. وتعمل الأمم المتحدة على تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية بنشاط وشفافية إلى شمال غرب سورية من خلال آليتها العابرة للحدود، والتي تتبع أحد أكثر أطر إدارة المخاطر شمولا على

الصعيد العالمي. ومن الضروري أن يجدد مجلس الأمن الآلية العابرة للحدود، المأذون بها في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في تموز/يوليه ٢٠٢١، ويوسع نطاقها.

وما زلنا ندعم الجهود الرامية إلى تيسير المعونة عبر خطوط التماس، بما في ذلك من قبل تركيا، ولكن عمليات إيصال المعونة عبر خطوط التماس لا يمكن ببساطة أن تضاهي حجم المساعدة الإنسانية التي تقدم عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، تظل المساعدات عبر خطوط التماس مسعى محفوفا بالمخاطر، حيث يواصل النظام وداعموه شن هجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية في شمال غرب سورية وأجزاء أخرى من البلد. ونوصي بأن يقوم أي ممن تبقى من المتشككين في الآلية العابرة للحدود بزيارة باب الهوى ليشهدوا بأنفسهم الحجم المذهل للعمل المنقذ للحياة الذي أصبح ممكنا من خلال المساعدة عبر الحدود.

وأخيرا، أود فقط أن أرد على تعليقات زميلي الروسي بشأن الخسائر في صفوف المدنيين التي تسببت فيها الولايات المتحدة. فمزاعم روسيا بوقوع إصابات بين المدنيين تسببت فيها الولايات المتحدة من خلال جهودنا لمكافحة الإرهاب نفاق صارخ، بالنظر إلى تاريخ روسيا الموثق جيدا في شن هجمات متعمدة على المدنيين السوريين، في ازدراء تام للحياة البشرية. كما دعمت روسيا نفسها هجمات النظام على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك محطة مياه العرشاني في كانون الثاني/يناير. وأعتقد أن انتقاد روسيا هو مجرد وسيلة لصرف الانتباه عن جرائمها في سورية وأماكن أخرى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث والسيد زكي على إحاطاتهم.

لقد ظلت الحرب في سورية مستعرة طيلة ١١ عاما. وقد صادف تاريخ ١٥ آذار/مارس ذكرى سنوية حزينة – الذكرى الحادية عشرة للانتفاضة السلمية للشعب السوري، الذي تظاهر من أجل الحرية والإصلاحات السياسية وحكومة تحترم حقوق الإنسان. ورد النظام بوحشية مذهلة وقمع الاحتجاجات بإراقة الدماء.

وقد نظمت الحركة النسائية السورية، أمس، اجتماعا بشأن العدالة، على هامش أعمال الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة. وجمعت هؤلاء النساء شهادات ضحايا العنف الجنسي في سورية. وتكمل هذه الشهادات الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة. واستنتاجاتهن واضحة – العنف الجنسي ممارسة منهجية للنظام.

وبشار الأسد مذنب بارتكاب جرائم حرب. وتجاهل هذه الجرائم يعرض للخطر إمكانية تحقيق سلام دائم. ولذلك السبب نعارض الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة. فإعادة إدماج سورية في جامعة الدول العربية لن يضع حدا للتدخل الأجنبي أو لعدم الاستقرار الإقليمي. وستواصل فرنسا كفاحها ضد الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة المسؤولين عن جميع الجرائم على أفعالهم.

لا يزال الشعب السوري يدفع الثمن الأكبر لهذا النزاع. وقد فقد أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ مدني أرواحهم منذ عام ٢٠٠١. وأجبر ما يقرب من ١٤ مليون شخص على الفرار. وما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم من دون خوف من العنف والاعتقال التعسفي والتعذيب.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور؛ ويحتاج ١٤,٦ مليون شخص الآن إلى المساعدة. وقد استجاب الأوروبيون على الدوام لنداءات الاستغاثة، وظلوا إلى الآن أكبر مقدمي المساعدات في سورية منذ عام ٢٠١١. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي ويؤدي فقدان الإمدادات من أوكرانيا إلى تفاقم هذا الوضع.

إن القانون الدولي الإنساني ليس خيارا؛ إنه التزام يقع على عاتقنا جميعا. وتظل حماية المدنيين أولوية مطلقة. ومن الضروري أيضا ضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية. ولا تزال الآلية العابرة للحدود تنقذ الأرواح. وستكون هناك حاجة إليها ما دامت المساعدة لا تصل إلى جميع المحتاجين. وقد كان الأمين العام واضحا في أن الحفاظ على هذه الآلية ضرورة أخلاقية وتشغيلية. فيجب أن يستمر التقدم المحرز بشأن إمكانية الوصول عبر خطوط التماس، ولكن لنكن واضحين – لا يمكن لها أن تحل محل الآلية العابرة للحدود. والحل السياسي وحده هو الذي سيجعل من الممكن إقامة سلام دائم.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويظل هذا هو السبيل الوحيد أمام مجلس الأمن للتوصل معا إلى حل سياسي للنزاع. وليست هناك جهة فاعلة واحدة تملك مفتاح إنهاء هذا النزاع.

ونكرر تأكيد دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للمضي قدما بتنفيذ خريطة الطريق. ويجب أخيرا إحراز التقدم في العملية السياسية ويجب على كل جهة فاعلة أن تتحمل مسؤولياتها، وفي مقدمتها النظام السوري وحليفه الروسي.

تم إنشاء اللجنة الدستورية في سبتمبر ٢٠١٩. وبعد أكثر من عامين، يجب أن تسفر عن نتائج ملموسة. وبدون حل سياسي، يظل الموقف الفرنسي، والأوروبي، بشأن رفع الجزاءات والتطبيع وإعادة الإعمار دون تغيير.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، معالي السيد حسام زكي، على إحاطاتهم.

تعقد الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية جولتها السابعة من الاجتماعات في جنيف، والتي ترحب بها الصين. وقد أظهرت إحدى عشرة سنة من الحرب أن عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السورية.

وتدعو الصين جميع الأطراف في سورية إلى الاستفادة من هذه الفرصة التي تحققت بشق الأنفس لتبادل الآراء بصراحة وبناء وتعزيز الثقة المتبادلة وبناء توافق في الآراء. وقبل الدورة، توصل الرئيسان المشاركان إلى اتفاق بشأن تحسين أساليب عمل اجتماعات الهيئة. وتتطلع الصين إلى أن تمضي اللجنة الدستورية قدما بسلاسة واستقلالية ودون تدخل خارجي بغية تحقيق نتائج إيجابية.

ولا يمكن للعملية السياسية السورية أن تبرر فرض تدابير قسرية انفرادية. وتشيد الصين بالحكومة السورية لما تبذله من جهود نشطة في مجال الحوكمة ولتنفيذ إعادة الإعمار الوطني في مناطق متعددة بغية التصدي للأثر السلبي للجزاءات الأحادية الجانب على اقتصادها وسبل عيش شعبها.

وخلال الفترة الماضية، عززت الحكومة السورية بقوة المصالحة وكفلت الإنتاج الزراعي ودعمت تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأنجزت عددا من مشاريع الإسكان ووسعت نطاق التعليم المهني للشباب، مما حقق نتائج إيجابية. وفي الآونة الأخيرة، ناقش وزير الخارجية السوري مع رئيس دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسألة إزالة الألغام الأرضية التي خلفتها الحرب. ويحدونا الأمل في أن يعزز الجانبان التعاون وأن يحسنا باستمرار البيئة الأمنية في سورية وأن يهيئا الظروف لإعادة الإعمار الوطني وأن يعززا الاستعادة المبكرة للنظام الطبيعي في البلد.

وتابعت الصين عن كثب الحالة الإنسانية في سورية. وكما أكد وكيل الأمين العام غريفيث، ينبغي أن تركز جهود الإغاثة الإنسانية الحالية على دعم مشاريع الانتعاش المبكر وإعادة الإعمار، وضمان التشغيل المستمر للمياه والكهرباء والتعليم والمرافق الطبية وتوفير الخدمات الأساسية، التي يتطلبها أيضا القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وتعارض الصين ربط شروط سياسية مسبقة بإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لزيادة حجم وتواتر عمليات الإغاثة الإنسانية عبر خطوط التماس باستمرار، وندعو الأطراف المعنية إلى إعطاء الموافقة في الوقت المناسب على هذه العمليات ودعم وضمان سلامة وأمن أفرقة الإغاثة الإنسانية.

وأود أيضا أن أشدد على أن موارد النفط السورية ملك للشعب السوري وأن القوات الموجودة في سورية بشكل غير قانوني ينبغي أن تتوقف فورا عن سرقة النفط وتهريبه إلى خارج البلد.

وتشيد الصين بالإمارات العربية المتحدة لدعوتها الأمين العام المساعد زكي إلى تقديم إحاطة، مما يجسد تعزيز الاتصال والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وسورية عضو مؤسس في

جامعة الدول العربية وعضو مهم في العالم العربي. وستساعد عودة سورية إلى الأسرة الكبيرة لجامعة الدول العربية على إقامة تآزر لتعزيز السلام الإقليمي وتسهيل التسوية المبكرة للقضية السورية. وتأمل الصين أن تستأنف المزيد والمزيد من الدول العربية الحوار والمشاركة والتعاون مع سورية. وستواصل الصين دعم البلدان العربية في السعي إلى القوة من خلال الوحدة في إطار جامعة الدول العربية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام غريفيث، والأمين العام المساعد زكي على إحاطاتهم.

صادف الأسبوع الماضي الذكرى الحادية عشرة للنزاع السوري. ونشيد بالشعب السوري، الذي خرج بشجاعة وسلمية إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والإصلاح السياسي وبحكومة تحترم حقوق الإنسان وتدعمها. وقد قابل نظام الأسد تلك المطالب بهجوم وحشي ضدهم لا يزال مستمرا حتى اليوم. وتتزامن الذكرى السنوية لهذا العام مع العدوان الروسي المروع على أوكرانيا. وسلوك روسيا اللاإنساني والمدمر في كلا النزاعين أمر مؤسف.

وكما قلنا مرات عديدة، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. وما زلنا ندعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وتقودها سورية والمبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحث أعضاء المجلس على مواصلة الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتوفير الوصول دون عوائق إلى المعونة وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين بأمان. ونشيد بغير بيدرسن على جهوده المتواصلة لتيسير التوصل إلى حل مستدام للنزاع. وهو يحظى بدعمنا الكامل.

بعد أكثر من عقد من النزاع، لا يزال الوضع الإنساني السوري قاتما، حيث يحتاج ١٤,٦ مليون سوري إلى المساعدة الإنسانية، أي أكثر من ٨٠ في المائة من السكان. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل ٦,٨ مليون سوري كلاجئين و ٦,٧ مليون من المشردين داخل بلدهم. ويحدونا الأمل في أن يتمكن اللاجئون السوريون في نهاية المطاف من العودة إلى ديارهم. ولكننا نتفق مع حكم الأمم المتحدة، فالظروف لا تسمح بذلك حاليا. ومن الضروري احترام القانون الدولي وأن تكون أي عودة للاجئين طوعية وآمنة وكريمة.

ومن الحقائق المحزنة أنه طالما استمر النزاع، ستظل المساعدات الإنسانية حيوية لملايين السوريين الضعفاء. ولهذا السبب فإن المملكة المتحدة واضحة في موقفها والتزامها بالولاية العابرة للحدود، بموجب القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ويجب أن يكون المجلس مستعدا للعمل ودعم تجديد القرار في تموز/يوليه. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وضمان وصول المعونة الإنسانية.

ولا تزال المملكة المتحدة تعارض الانخراط مع نظام الأسد في غياب تغيير سلوكي. وإعطاء الشرعية لنظام الأسد الذي لم يتم إصلاحه ولم يعلن ندمه ولا يمكن الاعتماد عليه مقابل لا شيء، سيقوض الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع، وبدلا من ذلك، سيطيل أمد المعاناة في سورية.

وأخيرا، فيما يتعلق بمحادثات اللجنة الدستورية السورية التي ستعقد في جنيف هذا الأسبوع، نشجع جميع الأطراف، وخاصة النظام السوري، على المشاركة بشكل مجد. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم عاجل، ونحث داعمي النظام على مضاعفة جهودهم لإيجاد سبيل للمضي قدما.

السيدة دولاتري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام غريفيث، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السيد حسام زكي، على إحاطاتهم الثاقبة.

لقد مرت الآن ١١ سنة طويلة منذ بدء النزاع، ولا يزال من المقلق للغاية أن نرى كيف تستمر سورية في الغرق. قبل أحد عشر عاما، خرج الشعب السوري إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لنظام الأسد القمعي القائم على النهب، ورد النظام بقتله. واليوم، لا يوجد مجال للطموح أو الأمل في سورية. فقد شوه نظام الأسد سورية. ومن المزعج الاستماع إلى المعطيات التي يشاركها مقدمو الإحاطات بشأن الحالة الإنسانية.

ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار معاناة الشعب السوري والحالة الإنسانية المأساوية والمتدهورة. ونشدد على أهمية توفير الوصول دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك تجديد الإذن لآلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود، التي لا يوجد بديل عنها، فضلا عن مشاريع المعونة عبر خطوط التماس والانتعاش المبكر بما يتسق مع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وما زلنا ندعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واحترام القانون الدولي الإنساني. ونشدد على ضرورة أن يعمل المجلس على توسيع نطاق الوصول عبر الحدود لتخفيف معاناة الشعب السوري.

ويجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنهاء الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين المحاصرين أو المشردين من جراء القتال.

ونحث على مواصلة تقديم الدعم للاجئين السوريين والبلدان المضيفة إلى أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم في جو من الأمان والكرامة وعلى نحو طوعي، بما يتماشى مع معايير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ويجب أن تتم عودة جميع اللاجئين وغيرهم من النازحين السوريين وفقا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويجب أن تكفل السلطات السورية حماية جميع العائدين.

ويوفر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الأساس لانتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة. ولذلك، يجب أن يكون التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أولوية مطلقة للمجلس، وهي أولوية تجاهلها النظام السوري في الماضي وما زال يتجاهلها فيما نتكلم.

إن اللجنة الدستورية هي المنبر الوحيد القائم لتوخي الانتقال السياسي والسعي إليه، ولكنها أصابتنا حتى الآن بخيبة أمل بشكل رئيسي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود مشاركة واستثمار حقيقيين من قبل النظام السوري. وتجتمع اللجنة الدستورية في جنيف في دورتها السابعة، التي نأمل أن تسفر عن نتائج ملموسة، ولكننا لا نتوقع إحراز أي تقدم ملموس.

ونكرر التأكيد على أنه في غياب الضغوط المستمرة من المجلس، وفي غياب أي جدول زمني أو مواعيد نهائية، فإن اللجنة الدستورية تخاطر بأن تصبح ستارا للتغطية على التقاعس والإبقاء على الوضع الراهن.

وفي الختام، نؤيد العمل الدؤوب الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لدفع العملية السياسية إلى الأمام. كما أنه يستحق الدعم الكامل من المجلس للضغط على نظام الأسد للمضي قدما في العملية السياسية.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، ومعالي السيد حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا.

وسيركز بياننا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في سورية.

بعد مرور ١١ عاما على النزاع المسلح في سورية، لا تزال الحالة قاتمة ومقلقة جدا. ونتذكر بأن النزاعات العنيفة التي لا داعي لها قد أودت بحياة الآلاف؛ وخلفت ملايين اللاجئين والمشردين داخليا؛ وأثارت أزمة إنسانية ذات أبعاد تاريخية؛ وأفقرت جميع سكان بلد كان ذات يوم ينعم بالسلام والازدهار.

واليوم تكافح سورية لاستعادة مكانتها في ظل أصعب الظروف. وشعبها يحتاج إلى دعمنا، لا سيما في سعيه إلى إيجاد حل سياسي يراعي سلامه وأمنه.

ويسر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث التنويه بأن المبعوث الخاص قد عقد الجولة السابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية، التي لا تزال جارية هذا الأسبوع في جنيف. ونشيد بالطرفين لاستئناف تلك المناقشات الحاسمة ونشجع على المشاركة البناءة بشأن تنقيحات مشروع النص، التي نأمل أن تسفر عن تقدم ملموس.

ونأمل أن تتمكن الأطراف من قطع التزامات بعقد اجتماعات أكثر انتظاما في الأسابيع المقبلة لتوليد زخم في السعي إلى إيجاد حل دائم.

وتدعم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الجهود المبتكرة التي تهدف إلى دفع العملية السياسية قدما. وتشمل هذه الجهود معالجة حالة المحتجزين، بما في ذلك تيسير الإفراج عن الفئات الضعيفة من المحتجزين، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال، فضلا عن توضيح وضع الأشخاص المفقودين، الأمر الذي سيكون تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة.

ونحيط علما بالمشاورات الجارية للمبعوث الخاص بشأن اتباع نهج تدريجي. ومن المهم أن يتم تنفيذ هذا النهج وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتشجع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث دور الجهات الفاعلة الإقليمية والدعم الذي تقدمه، وتؤكد من جديد ضرورة ألا نغفل عن أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يظل خريطة الطريق الأولى لتحقيق الحل السياسي المنشود للأزمة السورية.

ويجب أن نؤكد أنه ينبغي أن تكون جميع المبادرات السياسية شاملة للجميع وتأخذ بآراء أوسع طيف من المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تدين المجموعة العنف المتواصل الذي لا يزال مستمرا في الخطوط الأمامية في شمال غرب سورية. وعلى الرغم من التوقف المؤقت للهجمات في الأسابيع الأخيرة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء القصف المتكرر والغارات الجوية، فضلا عن الألغام والذخائر غير المنفجرة.

ونشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة لمكافحة الجماعات المدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام. وهذه هي الطريقة الأولى لكفالة حصول الضحايا الذين عانوا لفترة طويلة جدا على العدالة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الخيار العسكري لن يؤدي إلى إنهاء الأزمة السورية. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

وكذلك نؤكد على ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقودني ذلك إلى الحالة الإنسانية. لا تزال المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء ملايين المحتاجين الذين هم في أمس الحاجة. وللوصول إلى هؤلاء الأشخاص، ينبغي الحفاظ على استمرارية آلية المعونة عبر الحدود، التي تكملها عمليات الإيصال عبر خطوط التماس. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى عمليات أكثر تواترا لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس بشكل يمكن التنبؤ به.

وندعو إلى إيلاء اهتمام عاجل وكبير للسكان المقيمين في مخيم الركبان، جنوب غرب سورية. فحالتهم الإنسانية تزداد سوءا، ويجب عدم إعاقة تقديم المساعدة لهم. ولتخفيف العبء الإنساني الهائل في المخيمات، ندعو الدول إلى إعادة مواطنيها، وخاصة النساء والأطفال في المخيمات، بما في ذلك مخيم الهول، بطريقة آمنة وكريمة، وبما يتماشى مع معايير القانون الدولي الإنساني.

ويساور المجموعة القلق إزاء الزيادة في أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي نتيجة للنزاع في أوكرانيا، مما جعل البلدان الهشة أصلا التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما البلدان التي تمر بحالات النزاع، تغرق أكثر في براثن الضعف. ومن الضروري اتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار الإنسانية الناجمة عن الحالة في أوكرانيا، بما في ذلك عن طريق كفالة أن تظل الاستجابة الإنسانية للمجتمع الدولي ممولة تمويلا كافيا.

وعلاوة على ذلك، ونظرا للحالة الاقتصادية المتردية، التي تتسم بانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق، نحث جميع الأطراف الفاعلة على دعم تدابير الانتعاش الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا في السلام الطويل الأجل الذي تحتاج إليه سورية والمنطقة.

كما تحث مجموعة الدول الأفريقية الثلاث على دعم أنشطة الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش في إطار الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، وهو عنصر أساسي لمساعدة السوريين على العودة إلى حياتهم الطبيعية.

وفي الختام، تؤكد المجموعة على أن توافق الآراء على المسارين السياسي والإنساني أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب على جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول الأجنبية، أن تضع مصالحها المتنافسة المتعددة جانبا، وأن تثبت أنه لا يزال من الممكن الاعتماد على النظام المتعدد الأطراف كوسيط فعال لصون السلام والأمن العالميين.

ومرة أخرى، نؤكد من جديد احترامنا لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وتتضامن المجموعة الأفريقية مع الشعب السوري في سعيه إلى السلام، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية سياسية تقودها وتملكها سورية، بدعم دولي.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي على إحاطاتهم. كما أرحب بوفود سورية وإيران وتركيا.

وما من شك في أن السكان المدنيين دفعوا الثمن الأكبر لهذه السنوات الـ ١١ من النزاع. وقد أجبر ما يقرب من ١٤ مليون شخص على مغادرة منازلهم، ولقي أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم. ومع مرور كل يوم، يزداد دين المجتمع الدولي تجاه الشعب السوري نتيجة لعدم تمكنه من وضع حد لمعاناة الملايين من الناس.

لقد تركت هذه السنوات الـ ١١ ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي. ودور المجتمع المدني أساسي في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في البلد. ولذلك، نثني على جهود المبعوث الخاص للحفاظ على اتصال منتظم مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، وكذلك مع المنظمات الاجتماعية السورية الأخرى.

ولن نمل أبدا من التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في سوريا. والسبيل الوحيد هو الحوار السياسي الذي تلتزم به جميع الأطراف. ولهذا السبب نرحب بعقد الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، المنعقدة حاليا. ونكرر دعوتنا للطرفين بأن يكونا جادين وملتزمين خلال مشاركتهما في العمل الذي ييسره المبعوث الخاص بيدرسن.

واللجنة الدستورية هي أحد سبل التقدم في الانتقال السياسي والمصالحة الاجتماعية، وفي نهاية المطاف، في بناء السلام الدائم. وهو أحد مكونات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) – خارطة الطريق إلى السلام الدائم في سوريا.

ونحيط علما بأحدث تقرير للآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر A/76/690). وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون معها. ونشدد أيضا على الجهود التي تبذلها المحاكم الوطنية للتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع وتقديمهم إلى العدالة.

وعلى الجبهة الإنسانية، من المثير للقلق أن احتياجات السكان بلغت أعلى مستوياتها منذ بداية الصراع. ويؤدي ارتفاع تكلفة سلة الغذاء الأساسية إلى مواجهة الأسر لقرارات صعبة لا ينبغي لأحد أن يتخذها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ عوامل أخرى يمكن أن تكون لها تداعيات على الإمدادات الغذائية، مثل الزيادة في أسعار النفط والأثر الذي قد يحدثه الصراع في أوكرانيا على إمدادات الحبوب الأساسية.

وفي ضوء هذه الحالة، يظل معبر باب الهوى الحدودي حيويا لبقاء ملايين الأشخاص في الشمال الغربي. وتسلم المكسيك أيضا بقيمة

العمليات عبر الخطوط. ولهذا السبب يتفق بلدي مع الأمين العام على أن كلتا الآليتين ضروريتان ويكمل كل منهما الآخر. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن أقل ما يمكننا عمله هو الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن ذلك واجب أخلاقي وإنساني.

وما من شك في أن عناصر أخرى، مثل مشاريع الإنعاش المبكر، أساسية أيضا في التخفيف من آثار الصراع الذي دام أكثر من عقد وتسهم في بناء القدرة على الصمود في البلد.

وأختتم بياني مرة أخرى بالتأكيد مجددا على أهمية وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. الشوارع والمستشفيات والمدارس في سوريا ليست ساحات قتال، ويجب احترام تلك الأماكن وحمايتها.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث اليوم على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

سأركز في بياني على الحالة السياسية، لأن سفيرة النرويج تكلمت بالفعل باسم النرويج وأيرلندا بوصفهما مشاركين في الصياغة فيما يتعلق بالملف الإنساني.

هذا الشهر يكون قد انقضى ١١ عاما على الصراع في سوريا – ١١ عاما وأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ قتيل. ١١ عاما، اختفى خلالها ١٠٠ ٠٠٠ على الأقل؛ ١١ عاما والبلد قد دُمر. دفع الأطفال السوريون – وما زالوا يدفعون – الثمن الأكبر. قتل أو جرح ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ طفل في سوريا منذ عام ٢٠١١، ونشأ جيل من الأطفال السوريين لا يعرفون سوى الحرب. وإذا واصلنا السير في المسار الحالي، سيكون العديد من العواقب الأسوأ بالنسبة لسوريا حقيقة لا مفر منها. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن تلتزم الأطراف بوقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تؤيد أيرلندا تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص بيدرسن على المسار السياسي. ونرحب بعقد جولة سابعة من المحادثات بين الهيئة المصغرة للجنة الدستورية هذا الأسبوع في جنيف. ونتمنى للسيد بيدرسن التوفيق في الجلسة الختامية غدا. مع ذلك، وما لم تكن هناك محاولات حقيقية لتضييق هوة الخلافات، وخاصة من قبل السلطات السورية، لن يتسنى إحراز تقدم.

وأشكر السيد بيدرسن على المعلومات المستكملة عن اتصالاته المستمرة مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأكرر دعوة أيرلندا لجميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، إلى وقف كل الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وعلاوة على ذلك، أكرر دعوتنا إلى الإفراج عن المحتجزين تعسفا، والكشف عن مصير جميع المختفين قسرا وأماكن وجودهم، وضمان وصول المراقبين المستقلين إلى جميع أماكن الاحتجاز.

لقد احتفلنا هذا الشهر باليوم العالمي للمرأة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالنساء السوريات، اللواتي أظهرن مرونة وقيادة لا تصدق، بما في ذلك في مجتمعاتهن المحلية. للمرأة السورية دور لا غنى عنه في تشكيل مستقبل بلدها. ويجب إشراكها بشكل كامل ومجدٍ في جميع جوانب العملية السياسية. ومشاركتهن أساسية لضمان السلام المستدام الطويل الأجل. وأشكر السيد بيدرسن على مشاركته المستمرة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية.

لا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، توثق في جميع أنحاء سوريا. وتضطلع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس بدور في توثيق تلك الجرائم، وهو أمر ضروري لتحقيق العدالة والمساءلة.

وأود أن أؤكد التزام أيرلندا الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب وضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

في سوريا. فالحقيقة والعدالة والمساءلة حق للشعب السوري. وهي ضرورية لكي يكون أي حل سياسي مستداما، ومن أجل بناء الثقة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات مرة أخرى.

وختاما، فإن من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، ضمان عدم نسيان الضحايا والناجين في سوريا أبدا، وتوجيه رسالة هامة مفادها أن العدالة ستسود وأن جرائم الحرب، أينما ارتكبت في العالم، لن تمر دون عقاب.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على ما قدماه من معلومات مستكملة.

وأرحب أيضا بالأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في مجلس الأمن وأشكره على مشاطرتنا رؤى الجامعة بشأن الأزمة السورية.

وأرحب بوفود الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في المجلس.

وتتطلع البرازيل للاستماع إلى نتائج مناقشات الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، التي عقدت هذا الأسبوع في جنيف. ويحدونا أمل كبير في أن تسود روح التعاون والالتزام بالتقدم خلال المحادثات، تمشيا مع ولاية الصياغة التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل من جديد اقتناعها بأن العملية السياسية التي يمتلك زمامها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سيادة سوريا وسلامة أراضيها، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف من معاناة السكان السوريين. ونشكر السيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة لإشراك الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية وعلى جهوده الصادقة لتعزيز الثقة بين الأطراف بغية إبعادنا عن المأزق الحالي.

إن التدهور المستمر للحالة على أرض الواقع هو بمثابة تذكرة واضحة بأن الوقت قد حان لكي يُظهر الحوار السياسي نتائج عملية لتخفيف معاناة الشعب السوري. مع دخول النزاع في سورية عامه الثاني عشر، لا تزال حماية المدنيين تشكل مصدر قلق كبير. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوى مسجَّل له على الإطلاق، كما أن توفير الكهرباء معرض للخطر الشديد، مما يؤثر على الخدمات الأساسية. وتكرر البرازيل النداءات الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإلى مبادرات للإنعاش المبكر يمكنها إعادة بناء الهياكل الأساسية المدنية الضرورية لتوفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والمرافق الصحية.

ونؤيد تقييمات أثر الجزاءات على الحياة اليومية للسكان المدنيين، ولا سيما على الفئات السكانية الضعيفة. ويجب التقيد الصارم بالإعفاءات الإنسانية لأي جزاءات لكفالة عدم تقويض إمكانية حصول من هم في أمس الحاجة على الغذاء أو المأوى أو الإمدادات الصحية الأساسية.

وينبغي أن تظل مكافحة النشاط الإرهابي في سورية من الأولويات، ويجب ألا ننسى أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي يشكلان مرتعا خصبا للقوى المتطرفة.

لا تزال المساعدات الدولية المنقذة للحياة للشعب السوري، ولا سيما بالنسبة للذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية، ذات أهمية قصوى، سواء في الطرائق العابرة للحدود أو العابرة لخطوط التماس. وتشدد البرازيل على أهمية إبقاء العمليات الإنسانية عبر الحدود تحت الرصد الدقيق، فضلا عن التعاون بين جميع الأطراف من أجل توسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس، بحيث يمكن تنفيذها بطريقة آمنة ومنتظمة ويمكن التنبؤ بها.

وفي الختام، أؤكد من جديد أن البرازيل تتفق تماما مع المبعوث الخاص في فهمه أن الحل العسكري مجرد وهم، يتضح عمليا من حالة الجمود التي تكتنف الخطوط الأمامية والتجمد المستمر على أرض الواقع. ويجب على جميع الأطراف أن تقبل هذا الواقع وأن تبدأ العمل على وضع حد للنزاع المروع.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام غريفيث، والأمين العام المساعد زكي، ممثل جامعة الدول العربية على ما قدموه من معلومات مستكملة.

قبل بضعة أيام، حلت ذكرى مأساوية أخرى في النزاع السوري. وما فتئت الهند ثابتة في موقفها منذ بداية النزاع بأن فرض حلول خارجية لا يمكن أن يساعد في حله. والسوريون أنفسهم هم الذين يحددون ويقررون ما هو الأفضل لسورية ومستقبلهم.

وما فتئ المبعوث الخاص يبذل جهودا للجمع بين كل الأطراف وتيسير العملية السياسية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤيد دبلوماسيته الاستباقية، ولا سيما جهوده مؤخرا لتنشيط العملية التي تقودها الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بعقد الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونأمل أن تتوصل الأطراف الثلاثة إلى تفاهم أولي بشأن المبادئ الأربعة، وهي أساسيات الحكم، وهوية الدولة، ورموز الدولة، وتنظيم السلطات العامة ووظائفها. وما فتئت الهند ثابتة أيضا في الدعوة إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل للنزاع. إن التطبيع التدريجي لعلاقات سورية مع جيرانها العرب في الأشهر الأخيرة تطور مشجع.

أما على الجبهة الأمنية، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سورية. وفي حين أن الخطوط الأمامية لا تزال دون تغيير، فقد استمر العنف في عدة أماكن، لا سيما في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من سورية. ووردت تقارير عن وقوع قصف ومناوشات وحوادث أمنية عبر الخطوط الأمامية، بما في ذلك تزايد حوادث انتهاكات وقف إطلاق النار. هناك حاجة ملحة لبذل جهود جادة نحو وقف شامل لإطلاق النار في سورية. ونعتقد أن انسحاب القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

كما دعت الهند مرارا وتكرارا إلى إيلاء الاهتمام للتهديد الذي يلوح في الأفق والذي يشكله ظهور الجماعات الإرهابية في سورية. إن جماعات تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، تكتسب قوة ليس في سورية فحسب، ولكن في العراق أيضا. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن – ولا ينبغي – المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

مع دخول النزاع في سورية عامه الثاني عشر، لا تزال الاحتياجات الأساسية للشعب السوري غير ملباة. وبينما يتحول تركيز المجتمع الدولي إلى الأزمة الإنسانية الناشئة عن النزاع في أوكرانيا، من المهم ألا نغفل عن سورية ومعاناة الشعب السوري.

وهناك مجال كبير لتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس في الجزء الشمالي الغربي. وما زلنا نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على بذل الجهود لتعزيز العمليات عبر خطوط التماس. وما زلنا نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، المتعلق بالإنعاش المبكر والهياكل الأساسية، ليس لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضا في سياق بناء الثقة والاطمئنان. ولا يزال دعم المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية يمثل جزءا لا يتجزأ من نجاح العملية السياسية.

وفي الختام، واصلت الهند، من جانبها، تقديم المساعدة الإنمائية إلى سورية ودعم تنمية مواردها البشرية. ونرحب بانضمام سورية إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية في الشهر الماضي. وستواصل الهند دعم الشعب السوري في مسعاه من أجل تحقيق السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أود أن أشكر كلا من السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما الهامتين. كما أرحب بالسيد حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، وأشكره على إحاطته القيمة التي سلطت الضوء على تداعيات الأزمة السورية على الدول العربية المجاورة. ونود

أن نلفت الانتباه هنا إلى أن آخر إحاطة قدمتها جامعة الدول العربية للمجلس بشأن سورية كانت في عام ٢٠١٢ (S/PV.6710). وعليه، نشدد على أهمية تعزيز التعاون بين المجلس والجامعة لإيجاد حلول عربية للأزمات العربية، بما في ذلك الأزمة السورية، حيث يعد استقرار سورية ركيزة أساسية من ركائز الأمن العربي.

بالنسبة للوضع السياسي ومع دخول الحرب في سورية عامها الثاني عشر وتسببها بلجوء أكثر من ٦,٥ ملايين سوري حول العالم، تؤمن دولة الإمارات أن هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول ملموسة وفعالة تنهي الأزمة السورية عبر تبني منهج عملي ومنطقي. وفي إطار توجهنا العام لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمات وندائنا بأهمية وجود دور عربي فعال لبحث سبل حل الأزمة السورية، بدل الاكتفاء بإدارتها، جاءت زيارة الرئيس السوري إلى بلدي في إطار هذا التوجه.

ونواصل في هذا الاتجاه دعم جهود الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ومنها مساعي السيد غير بيدرسن لتعزيز تقارب وجهات النظر السياسية الإقليمية والدولية لمعالجة آثار الأزمة السورية. وكذلك نرحب بانعقاد الدورة السابعة للجنة الدستورية وما شهدته من تطورات إيجابية بشأن الاتفاق على مناقشة المبادئ الدستورية خلال الأيام الماضية.

ويتعين على جميع الأطراف البناء على ذلك عبر مواصلة الانخراط في الحوار بحسن نية واتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. وفي سياق دعوتنا لتعزيز الدور العربي ضمن الجهود الساعية لإنهاء الأزمة السورية، نجدد رفضنا للتدخلات الأجنبية في سورية وضرورة احترام سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

وانتقالا إلى الأوضاع الإنسانية، ننوه بأنه لا يمكن الاستمرار في ترك الشعب السوري الشقيق، ولا سيما النازحين يواجهون ظروفا صعبة يفتقرون فيها إلى ابسط الاحتياجات الأساسية من الكهرباء والغذاء والمياه الصالحة للشرب. وقد تأثر الأطفال السوريون بشكل خاص جراء هذه الأوضاع، فمعظمهم عاشوا ويلات الحرب وتبعاتها، كما أثرت الأزمة الاقتصادية على كل مواطن سوري، حيث أفاد برنامج الأغذية العالمي أن أسعار المواد الغذائية في سورية قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة خلال الأشهر الماضية، مما ينذر بتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل أكبر.

وتبقى مسألة توفير الإمدادات الطبية للشعب السوري أولوية في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء سورية، حيث إن مُعدل الأشخاص الحاصلين على الجُرعات الكاملة للقاح يصل إلى ما يقارب ستة بالمائة فقط، مما يتطلب تركيزاً أكبر من المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، استكملت دولة الإمارات بناء مُستشفيين ميدانيين لعلاج المصابين بكوفيد-١٩ في دمشق وحلب. فضلاً عن دعم برنامج لتطعيم اللاجئين السوريين في الأردن والذي شمل ١٢ ألف لاجئ في المخيم الإماراتي – الأردني في مريجيب الفهود، ومخيمات الزعتري، والأزرق، والحديقة. ونشير هنا إلى أهمية تقديم الدعم للدول العربية التي تأثرت بالأزمة السورية لا سيما من حيث الحاجة لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين، وهي المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

ويؤكد بلدي على أهمية استمرار إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، بناءً على القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وضرورة تعاون الأطراف المعنية على الأرض لضمان استئناف عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع لكافة المحتاجين.

وختاماً، نؤكد أنه لا يزال التوصّل لحل سياسي للأزمة السورية ممكناً إذا تضافرت الجهود لتجاوز العقبات الحالية والانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها، وذلك تلبيةً لتطلُّعات الشعب السوري الشقيق واحتياجاته الأساسية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد تسابقت بعض الدول المعادية لسورية خلال هذا الشهر إلى إصدار بياناتٍ لإحياء ما أسموه زورا "الذكرى الحادية عشرة للثورة السورية"، لأنها في حقيقة

الأمر الذكرى الحادية عشرة للعدوان الذي شنّته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وحلفاؤهم على سورية عبر الأدوات الإرهابية، والتنظيمات الانفصالية، والعقوبات الاقتصادية، والمترافقةِ مع حملةٍ دعائية ضخمة تقودها آلة متخصصة بأساليب التضليل والفبركة والكذب.

إن سورية التي شنوا حربهم عليها هي سورية التاريخ والحضارة، وسورية التعايش والتسامح، وسورية المقاومة والبطولة، وسورية التقدم والتنمية، كانت هدفاً مشتركاً لقوى الشر والكراهية، ولقوى الظلام والتدمير، ولقوى الجهل والتخلف، ولقوى العمالة والارتهان، بغية عرقلة نهضة سورية، وتدمير منجزاتها التنموية، وسفك دماء أبنائها المدافعين عن كرامتها وسيادتها ووحدتها، والنيل من دورها الإقليمي والدولي.

نعم، الشعب السوري أطلق ثورته، ولكن ليس قبل أحد عشر عاماً، وإنما قبل مئة عام عندما ثار على المحتل العثماني، ومن بعده المستعمر الفرنسي، إلى أن نال ببسالته وبطولته استقلاله التام، ليطلق بعدها ثورته على الظلم والتخلف، ويؤسّس لمرحلةِ تحولٍ عظيمٍ وشاملٍ، قادت إلى عقودٍ من الاستقرار، ورسخّت قاعدةً صلبة لجهودِ التطوير والتحديث في سورية.

إن "التعبير عن القلق" هي عبارة دأبت تلك الدول على استخدامها في بياناتها، إلا أن القلق الحقيقي الذي يجب أن نعبر عنه جميعاً هو من ممارسات قوات الاحتلال الأمريكي ودعمها للميليشيات الانفصالية في شمال شرق سورية، وتشاركهما معاً في انتهاك السيادة السورية، وفي سرقة ونهب الثروات الوطنية. كما أن هذا القلق يجب أن يكون من ممارسات قوات الاحتلال التركي ودعمها للتنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية، وتدخلها الوقح في الشؤون الداخلية السورية.

القلق البالغ الذي يجب علينا أن نعرب عنه هو من الممارسات العدوانية الإسرائيلية المستمرة والمتكررة على السيادة السورية، وما تخلفه من ضحايا وأضرار، وتهديدٍ مباشر لأمن واستقرار المنطقة.

السيدات والسادة، هل قرأتم في بياناتهم أي تعبيرٍ عن القلق من مثلِ هذه الممارسات التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؟ بالطبع لا.

عبارةُ "وقف العنف" هي عبارة أخرى يحرصون على حشوها في بياناتهم، لكنهم يحرّضون عليه في كل يوم، من خلال الضغط والترهيب والتلاعب بالقيم المجتمعية، ويؤججونه من خلال ممارساتهم العدوانية، وإعادة تدويرهم للعناصر الإرهابية وشذاذ الآفاق الذين كانوا قد أتوا بهم من كل أصقاع الأرض، ويرفضون الآن إعادتهم وعائلاتهم إلى دولهم التي قدموا منها لمقاضاتهم.

على مدى الأحد عشر عاماً الماضية ذرفوا الدموع على معاناة الشعب السوري، لكنهم ينكرون أن هذه المعاناة هي نتيجة للسياسات الفاشلة لتلك الدول، وأفعالها العدوانية، وبياناتها التحريضية، ونفاقها الإنساني. فالمعاناة الإنسانية للشعب السوري بدأت من تقويضهم لحالة الأمن والاستقرار التي كان يشعر بها المواطن السوري، ومن استخدامهم لعناصر إرهابية وإجرامية لإشاعة الفوضى وبث الرعب والخوف، وتخريب وتدمير البنى التحتية والمنجزات التنموية، وصولاً إلى فرضهم لتدابير قسرية انفرادية، والتلويح على نحو متكرر بفرض المزيد منها.

إن هذه الممارسات العدوانية هي التي تسببت في موجات النزوح واللجوء، وهي التي تعيق جهود الحكومة السورية لتوفير الظروف الملائمة لعودتهم الكريمة والآمنة والطوعية إلى مناطقهم الأصلية، بما يضع حدا لمعاناتهم واستغلالها للابتزاز وإبرام الصفقات كما يفعل النظام التركي.

فاليوم، تمنع تلك الدول أي جهدٍ محلي أو إقليمي أو دولي لإعادة إعمار ما دمرته حربهم القذرة، والبدء بمشاريع الإنعاش المبكر التي يمكن أن تساعد السوريين على الصمود، وتثبيّت وجودهم على أرضهم بدلاً من دفعهم للهجرة واللجوء، وتشجع من غادر منهم على العودة.

إن دعوتهم للحل السياسي في سورية، هي مادة للمزايدة والنفاق، لأن تلك الدول تريد هذا الحل وفقا لمنظورها الذي لا يحترم إرادة الشعب السوري وخياراته الوطنية، مما يطيل أمد الأزمة السورية ويعرقل التوصل لحلٍ حقيقي. إنهم يتدخلون بما هو ملك حصري للشعب السوري، ويسعون لفرض أطر سياسية وعسكرية لا تتناسب مع تاريخه وقيمه الثقافية والحضارية والمجتمعية، والتحديات التي يواجهها.

أما حينما يتحدثون عن المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، فهذا لا يعني بالنسبة لتلك الدول – بأي حال من الأحوال – المساءلة عن جرائمهم، وعدوانهم، وانتهاكاتهم، ودعمهم للإرهاب. فتحقيق العدالة في نظر تلك الدول انتقائي، ويأتي إما من خلال آليات مسيّسة وغير مؤهلة تم فرض إنشائها عبر أساليب الضغط التي مارسوها لخدمة مصالحهم وأجنداتهم، أو من خلال التلاعب بركائز القانون الدولي واللجوء إلى تفسيرات مشوهة لها ومفاهيم أخرى غير أخلاقية.

نقول لهؤلاء: إن سفكهم لدماء السوريين، وتدمير منجزاتهم، وسرقة ثرواتهم، كلها جرائم يجب أن يساءلوا عنها، وألاّ يفلتوا من العقاب.

كان لا بد لوفدي من أن يعرض على نحو شامل لمجريات ما تعرضت له سورية خلال الأحد عشر عاماً الماضية. لكنه في نفس الوقت، يحرص على تأكيد التزام سورية ببذل قصارى جهدها للارتقاء بالوضع الإنساني، وتوفير الخدمات الأساسية والصحية والتعليمية، وتحسين الظروف المعيشية للسوريين، والتزامها أيضاً بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما في ذلك من خلال تعزيز وصول المساعدات الإنسانية من داخل الأراضي السورية، وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتوفير الظروف المناسبة للعودة الكريمة والطوعية للمهجرين إلى مناطقهم.

إن الجمهورية العربية السورية ملتزمة بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري – السوري، والعملية السياسية بقيادة وملكية سورية، ومن دون أي تدخل خارجي، وبما يحقق آمال الشعب السوري، ويكفل الالتزام التام باحترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أرضيها. وننوه هنا بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتحقيق المصالحة والسلام، بما في ذلك، من خلال التسويات المحلية التي تشهدها العديد من المدن والمناطق السورية، تنفيذاً لمراسيم العفو التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية، والتي مكنت آلاف السوريين – داخل سورية وخارجها – من العودة إلى حياتهم الطبيعية.

يرحب وفدي بانعقاد أعمال الجولة السابعة للجنة الدستورية، ويثني على الانخراط الإيجابي البنّاء للوفد الوطني، وحرصه على تلبية تطلعات السوريين. كما يشدد على رفض أي تدخلات خارجية في أعمال هذه اللجنة، أو محاولة عرقلة عملها، أو فرض خلاصاتٍ مسبقة له وجداول زمنية مصطنعة.

ختاماً، إن استعادة الأمن والسلام والاستقرار في الجمهورية العربية السورية ستبقى رهناً بتخلي تلك الدول الغربية عن سياساتها العدائية إزاء بلادي، ووقف رعايتها للإرهاب، واستعادتها لرعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وذويهم، وإنهاء الاحتلال والوجود الأجنبي اللاشرعي على أرضي سورية، ورفع الحصار الاقتصادي الخانق واللاأخلاقي المفروض عليها، ودعم جهود الحكومة السورية لتحقيق التنمية وإعادة الإعمار.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن أيضا نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. كما نشكر حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، على ملاحظاته.

لقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى الحادية عشرة لبداية الحرب السورية، أي ١١ عاما من الحرب التي ألحقت أضرارا لا يمكن إصلاحها في جميع أنحاء البلد، إنها حرب مروعة بدأها نظام الأسد ضد شعبه الذي أراد أن يعيش في مجتمع ديمقراطي وحر، وإنها كارثة من صنع الإنسان لم تذر أي أسرة سورية غير متأثرة بها. وتسببت تلك الحرب بخسائر بشرية فادحة، وألحقت معاناة هائلة حتى يومنا هذا، حيث لا يزال المدنيون ضحايا يومية للعنف الوحشي والهجمات العشوائية التي يشنها عليهم النظام وداعموه.

إن السبيل الوحيد لإنهاء إراقة الدماء في سوريا هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإن اللجنة الدستورية هي الآلية الوحيدة التي أُنشئت للدفع بالمسار السياسي، لكنها خضعت لتكتيكات وعراقيل النظام التي تنطوي على مماطلة، في حين أظهرت المعارضة السورية التزاما قويا طوال العملية.

وتعقد الجولة السابعة للجنة الدستورية هذا الأسبوع ويجب أن تسفر عن نتائج ملموسة هذه المرة. وينبغي أيضا عقد هذه الاجتماعات على نحو أكثر تواترا وبطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج. وسنواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن من أجل التوصل إلى حل سياسي.

من الحيوي أن تتماشى المبادرات الإضافية مع نص وروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وأن تدعم تنفيذه. ولنؤكد أيضا أنه لا يمكن أن يكون هناك مكان للتشكيلات غير الشرعية والعناصر الإرهابية في العملية السياسية. ومن الواضح تماما أن الشعب السوري سيرفض ذلك. ومن شأن انتهاكات وقف إطلاق النار في إدلب ووقف إيصال المساعدات الإنسانية الدولية إلى هذه المنطقة أن يطلقا العنان لأزمة إنسانية جديدة وأن يعوقا أي جهود للتوصل إلى تسوية دائمة لهذه الأزمة. فلنكرر أن البحث عن حل عسكري إنما مغامرة عقيمة وستكون لها عواقب وخيمة، أولا وقبل كل شيء، على النظام نفسه.

ستواصل تركيا حربها ضد الإرهاب والانفصالية في سوريا بأقصى قدر من التصميم. إن تنظيم داعش بسبب تهديداته ومخالفاته المستمرة واستراتيجياته الرعناء، لا يزال يشكل تهديدا أكبر للبلدان المجاورة من أي طرف آخر. لقد أبرزنا في مناسبات لا حصر لها خطأ التعاقد من الباطن مع منظمة إرهابية أخرى في الحرب ضد داعش، أي مع ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. وندعو الدول التي تدعم قوات سوريا الديمقراطية بقيادة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب إلى رؤية التطهير العرقي وجرائم الحرب التي ترتكبها هذه المنظمة الإرهابية في شمال سوريا. إن تجاهل هذه الحقائق لا يتوافق مع أي قيمة إنسانية. ويمثل أيضا تناقضا صارخا وعدم اتساق في مكافحة الإرهاب. هذا النهج لن يجلب الاستقرار بأي حال من الأحوال إلى شرق الفرات.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل رسميا في المحضر مرة أخرى أننا حتى الآن لم نتلقَ ردا على طلبنا بإجراء تحقيق من جانب الأمم المتحدة في الهجوم الذي شنته منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية على مستشفى الشفاء.

لا يمكننا أن نسمح بأن تطغى على الحالة الإنسانية في سوريا أزمات إنسانية جديدة أو طويلة الأجل. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بالتعويض عن النقص الأخير في التمويل الإنساني للأزمة السورية. وهذا أمر ضروري لتحسين ظروف ملايين النازحين الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة، وخاصة في إدلب، وتجنب كارثة إنسانية جديدة.

ينبغي أيضا ألا ننسى العبء الواقع على عاتق البلدان المجاورة. من الجدير ذكره هنا أن تركيا تتحمل أكبر من نصيبها منذ سنوات، حيث توفر الحماية المؤقتة لنحو ٤ ملايين سوري وتعمل كنقطة عبور وحيدة للمساعدات الإنسانية عبر الحدود التي تقدمها الأمم المتحدة إلى سوريا. وسنواصل أيضا تيسير إيصال المعونة عبر خطوط التماس. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الشديدة الخطورة التي تزداد سوءا كل يوم، لا تزال المعونة عبر الحدود بدون بديل من حيث النطاق والحجم.

والأهم من ذلك، من الضروري أن يتصرف المجتمع الدولي بطريقة مبدئية ومتجاوبة للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية في سوريا والتوصل إلى حلول دائمة.

كما درجنا عليه، لن نرد على الأكاذيب التي كان علينا أن نسمعها من ممثل النظام السوري.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة الإنسانية في سوريا تبعث على القلق. وتقدر الأمم المتحدة أن ١٤,٦ مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٩ في المائة عن عام ٢٠٢١. أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع الإنساني الهش أصلا في البلاد.

بالنظر إلى هذا الوضع الإنساني المتردي وتدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية المدنية السورية، فإن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري خلفَّت عواقب وخيمة على جميع مناحي حياته،

ويتعارض مع بعض بنود القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) المتعلقة بمشاريع الإنعاش المبكر، التي تعتبر حيوية لتعزيز قدرة السوريين على الصمود والسماح للنازحين بالعودة إلى ديارهم.

وأثرت هذه التدابير أيضا على جهود المنظمات الوطنية والدولية في سوريا. ويجب أن تتوقف تلك التدابير غير القانونية والهدامة فورا.

والادعاء بالاهتمام بالحالة الإنسانية الصعبة في سوريا وفي الوقت نفسه تأييد الجزاءات الانفرادية ضد الشعب السوري ينطوي على نفاق شديد. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل بجد لضمان تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) تنفيذا سليما بطريقة متوازنة وفعالة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع التعافي المبكر ورفع الجزاءات الانفرادية. وندين مرة أخرى سرقة الموارد الطبيعية للشعب السوري في المناطق التي تحتلها القوات الأجنبية، ولا سيما النفط والمنتجات الزراعية. ويشكل ذلك العمل الإجرامي انتهاكا واضحا لسيادة الأراضي السورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن حل الأزمة السورية دون إنهاء الاحتلال والقضاء على التهديدات الإرهابية.

إن سيادة سوريا وسلامة أراضيها لا يمكن المساس بهما باسم مكافحة الإرهاب. ولذلك، يجب على جميع القوات الأجنبية المحتلة والدخيلة، بما فيها قوات الولايات المتحدة، أن تغادر البلد فورا ودون أي شروط.

ندين بشدة انتهاكات النظام الإسرائيلي المتكررة لسيادة سوريا وسلامة أراضيها. وتشكل الهجمات التي شنتها إسرائيل على المدنيين والبنية التحتية المدنية في سوريا في ٧ آذار/مارس انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. وندعو مجلس الأمن إلى محاسبة ذلك النظام على هذه الأعمال العدوانية الخبيثة، فضلا عن تهديداته السافرة باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة، مما يعرض للخطر السلام والأمن الإقليميين. ونؤيد مواصلة المشاورات بين الأطراف السورية في جنيف برعاية اللجنة الدستورية السورية.

وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها السيد بيدرسن لكي تختتم المفاوضات بنجاح. ولا بديل عن السعي إلى تسوية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بمساعدة الأمم المتحدة، تسوية تخلو من التأثير والضغط الخارجيين ولا ترتبط بمواعيد نهائية مصطنعة. ونحن نداوم على التواصل مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص للأمم المتحدة وشركائنا في صيغة أستانا من أجل إنهاء الأزمة وتخفيف معاناة الشعب السوري على وجه السرعة.

الرئيسة: لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات غير رسمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.